جامعة بابل كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية و المصرفية

دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي للمدة 2005-2020

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة بابل وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بحث تقدم به الطالبات

نور الهدئ مالك نعمه **نور الدين حسين فاضل**

بإشراف

الدكتور احمد حسن

1444 2023

وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا

﴿٧ آل عمران﴾

قائمة المحتويات

المقدمة.....4
الملخص 5
منهجية البحث 7-6
الفصل الأول/الاطار النضري للمصارف الإسلامية.....19-7
المبحث الأول: مفهوم وأنواع المصارف الإسلامية وخصائصها.....7
المبحث الثاني: طرق تمويل المصارف الإسلامية.....13
الفصل الثاني/تحديات المصارف الإسلامية والمعوقات التي تواحهها.....28-20
المبحث الأول : تحديا(المقومات)النجاح المصارف الإسلامية.....20
المبحث الثاني : المعوقات (المشكلات) التي تواجه المصارف الإسلامية.....23
الفصل الثالث/النمو الاقتصادي في العراق.....32-29
المبحث الأول: واقع الاقتصاد العراق لمدة 2005-2020.....29
المبحث الثاني: موشرات النمو الاقتصادي.....30
الفصل الرابع/دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي لمدة 2005-2020.....38-33
المبحث الأول : مفهوم النمو الاقتصادي للمصارف الإسلامية.....33
المبحث الثاني: دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو.....35
الاستنتاجات.....39
التوصيات.....40
المصادر.....42-41

ملخص البحث

اصبحت المصارف الاسلامية ظاهرة عالمية تستحق الدراسة والتقويم من قبل مختلف الكتاب والباحثين الاقتصاديين كغيرها من من الظواهر الاقتصادية المعاصرة باعتبارها نشاط ائتماني جديد . اذ اصبحت الخدمات الائتمانية التي تقدمها اكثر تنوعا من تلك التي تقدمها المصارف التقليدية المختلفة . فانشطتها الائتمانية قد تجاوزت مفاهيم المشاركة والمرابحة والمضاربة التقليدية الى ممارسة النشاط الائتماني القائم على الغاء اليه الائتمان التقليدية وهي سعر الفائدة مما يعني ان واقعاً ائتمانياً جديداً قد فرض على التعامل المصرفي العالمي يستحق التوقف عنده ، اضافة الى تأثيرها المباشر على التنمية الاقتصادية الشاملة ، كونها قد اسهمت في تجميع مدخرات تلك الفئات من المدخرين غير المتعاملين بالفائدة المصرفية الى جانب ممارسة الاستثمار المباشر ، مما يفسح المجال واسعاً امام الاقتصادات النامية وخاصة ذات التوجه الاسلامي التي اصبحت التنمية الاقتصادية الشاملة هدفاً مركزياً لها وهو ما يجعل من هذه المصارف مؤسسات ذات اهمية كبرى في اقتصادات الدول ذات التوجه الاسلامي التي كانت تفتقر الى اليه تجميع المدخرات باسلوب ياخذ بنظر الاعتبار القيم والتعاليم الاسلامية السائدة.

المقدمة

لم تعد المصارف الاسلامية حقيقه اقتصاديه قائمه في الاقتصادات ذات التوجه الاسلامي فقط ، بل اصبحت ظاهره عالميه خاضعه للدراسة والتقويم من قبل مختلف الكتاب والباحثين الاقتصاديين كبقية الظواهر الاقتصادية باعتبارها ظاهره ائتمانية جديده تتعامل بإيجابية مع مشكلات العصـــر الاقتصادية ، حيث اصبحت الخدمات التي تقدمها اكثر تنوعا من تلك التي تقدمها المصارف التقليدية المختلفة اذ تعدت انشطتها الائتمانية مفاهيم : المشاركة، والمرابحة ، والمضاربة الى مفهوم جديد في التعاملات الائتمانية المصرفيه عبر الغاء اليتها التقليديه وهي سعر الفائده . مما يعني اسهامها في فرض واقع ائتماني جديد في التعاملات المصرفيه العالميه يستحق الاهتمام والدراسه لما له من تأثير مباشر وغير مباشـر علـــى التنميـه الاقتصاديه الشامله . ان قيام المصارف الاسلامية بتأدية خدماتها المتعلقه بتجميع المدخرات من فئات المدخرين متوسطي ومنخفضي الدخل ومـن غيـر المتعاملين بالفائده المصرفيه الى جانب ممارسة الاستثمار المباشـــر ســـوف تؤدي الى تحقيق الاهداف التنمويه المرجوه في الاقتصادات الناميه ذات التوجه الاسلامي ، وهو ما يجعل من هذه المصارف مؤسسات ذات أهميـه كبرى في اقتصادات الدول التي تفتقر الى اليه تجميع المدخرات بأسلوب يأخذ بنظر الاعتبار التقاليد والقيم الدينيه السائده . ومن هنا تحدد هدف البحث وفرضيته

منهجية البحث

1 - مشكلة البحث:

تعد ادوات الصيرفة الاسلامية وهي من وسائل التمويل الاسلامي ما زالت تحتاج إلى تطور نوعي لتحسين كفاءة الأداء للمصرف الاسلامي وتفعيل دورها التنموي الذي أنشأت بسببه لتساعد الجهود المرجوة لأغراض تفعيل مصادر التمويل للأنشطة الاقتصادية المتنوعة خصوصا الانتاجية منيا.

2- هدف البحث :

يهدف البحث الى ابراز دور القطاع المصرفي الإسلامي في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2005-2020 باعتبارها مؤسسات ماليه تمـــارس انشطه ائتمانية ذات طبيعة خاصه فرضتها احكام ومبادئ الشريعة

الاسلامية

3 - أهمية البحث:

تنبع اهمية البحث من معالجة المشاكل التي تواجه المصارف الاسلامية على توفير الدعم المالي للمشاريع التي تجمع بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية ودوره في تحسين بعض مؤشرات الاقتصاد الكل ـي مـن نمو الناتج المحلي الاجمالي ومضاعفة معدلات تشغيل الايدي العاملة

4- فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث بأن المصارف الإسلامية لها تأثير إيجابي وسلبي

على النمو الاقتصادي في العراق .

5- هيكلية البحث:

من اجل الوصول الى هدف البحث تم تقسيم البحـث الـى أربعـة فصـول

وهي كالاتي:

الفصل الأول : الاطار النظري للمصارف الإسلامية ويتضمن مبحثين كـان المبحث الأول عن مفهوم وأنواع المصارف الإسلامية وخصائصها ، امـا

المبحث الثاني : طرق التمويل في المصارف الإسلامية وخصائصها.

اما الفصل الثاني : بعنوان تحديات المصارف الإسلامية والمعوقات الت تواجهها ، يحتوي على مبحثين الأول كان عن : تحديات (المقومات) لنجاح المصـارف الإسلامية ، اما المبحث الثاني: المعوقات (المشكلات التي

تواجه المصارف الإسلامية .

الفصل الثالث واقع النمو الاقتصادي في العراق ويتضمن مبحثين المبحث الأول:واقع النمو في الاقتصادي للمدة 2005-2020 ,اما المبحث الثاني :مؤشرات النمو الاقتصادي

في حين الفصل الرابع دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي للمدة 2005-2020 المبحث الأول :مفهوم النمو الاقتصادي في المصارف الإسلامية اما المبحث الثاني :دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق

الفصل الأول

الاطار النظري للمصارف الإسلامية

اولاً مفهوم المصارف الإسلامية :

تعرف المصارف الإسلامية بأنه مؤسسات مالية اقتصادية واجتماعية هدفها تشجيع الاستثمار وليس الأرباح فقط و جعل العمل شريكا أساسياً لرأس المال ومصدراً مالياً لأن الاموال بمفرده لا تحقق أي ربح ما لم يرتبط بالعمل (1)

وكذلك تعرف المصارف الإسلامية على انها مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها وفق أحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق عدالة التوزيع مقترنة بالالتزام لا وجود للفائدة غير الإسلامية (الربا) أخذاً او اعطاء مع ضرورة تجنب الأمور التي تخالف الاحكام الإسلامية. ايضاً يعرف المصرف الإسلامي بانه مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي. (2)

أو هو منظمة إسلامية تعمل في مجال الأعمال بهدف بناء الفرد المسلم والمجتمع المسلم وإتاحة الفرص المواتية له للنهوض على أسس إسلامية تلتزم بقاعدة الحلال والحرام. (3)

ما تقدم يتضح إن المصرف الإسلامي بأن كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية على وفق الشريعة الإسلامية وقواعدها الفقهية بهدف أسهام في تحقيق التنمية

1 - أحمد سليمان خصاونة ، المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - استراتيجية مواجهتها ط1، عمان - الأردن، 2008، ص 60. 2 - اروى توفيق إبراهيم، اثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية في عمل المصارف الإسلامية - بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 61، 2020، ص 250

3 - محمد الوطيان، البنوك الإسلامية ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، الكويت، ط1، 2000، ص35

الاقتصادية والاجتماعية، لذا، يقتضي بوجود عناصر مشتركة ما بين التعاريف السابقة ما يأتي: (1)

1- بان المصارف الإسلامية يقوم بوظائفه وفق الشريعة الإسلامية .
2- يتم توزيع الإيرادات على أصحاب والقائمين على أدارته وتوظيفه.
3- توفر الرقابة الشرعية على ضوء المراقبة والمراجعة في داخل المصرف الإسلامي.
4- عدم الفصل بين جانبي المادي والأخلاقي.

ثانياً: نشأة المصارف الإسلامية :

بلورت فكرة إنشاء المصارف الإسلامية في سنة 1971 أسس في مصر أول مصرف يقوم بممارسة الأعمال المصرفية على غير أساس الربا ، وهو بنك ناصر الاجتماعي ، وبدأ نشاطاته عملياً سنة 1972 ، ثم أعقب ذلك تأسيس مصرفين إسلاميين معاً سنة 1975 هما : بنك دبي الإسلامي في دولة الإمارات العربية المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية في جدة . المصارف الثلاثة سنة 1977 وأعقبها بعد ذلك البنك الإسلامي الأردني سنة 1978 في سنة 1990 انضم مصرف قطر الدولي الإسلامي إلى المصارف الإسلامية،... الخ. هذا وقد صاحب حركة تأسيس المصارف الإسلامية قيام المصارف التجارية التقليدية في بعض الدول بافتتاح فروع أو نوافذ عاملات الإسلامية، إضافة إلى إنشاء شركات إسلامية متخصصة في مجالات الاستثمار

ثم تتابع بعد ذلك تأسيس المصارف الإسلامية وأهمها بنك فيصل الإسلامي المصري ، وبنك فيصل الإسلامي السوداني وبيت التمويل الكويتي ، حيث أنشئت هذه

والتمويل والتأمين والتكافل.

بينما كانت بداية العمل المصرفي الإسلامي في العراق عندما أصدر مجلس قيادة الثورة قرار رقم (205) لعام (1992) بتأسيس ((شركة المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية حيث يعد المصرف العراقي الإسلامي نواة الصيرفة الإسلامية ولكن هذا المصرف بدأ العمل ولا زال في ظل ظروف اقتصادية معقدة تمثلت في ظروف الحصار الجائر الذي فرض على القطر. وقد بلغ رأس المال المكتتب بـه عنـد التأسيس (116) مليون دينار عراقي وبلغت نسبة مساهمة المؤسسين (90%) وتم

1 -حمد أبو عبيد ، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي، ص2.

https://library.nawroz.edu.krd

تسديد (25%) من قيمة الأسهم . ولقد تم فتح أول فرع له في (25/4/1993) في بغداد ومباشرة أعماله ومن ثم باشر بافتتاح فروع متعددة داخل بغداد وعدد من

محافظات القطر(1)

ثالثاً: أسباب ودوافع إنشاء المصرف العراقي الإسلامي

نستطيع جمع (2) الأسباب والدوافع التي دعت إلى إنشاء هذا المصرف:

1- إثبات الهوية الإسلامية لهذا البلد الإسلامي.

2- محاولة دعم وتعزيز الاقتصاد الوطني وذلك من خلال تحفيز أصحاب رؤوس الأموال الذين يرفضون استثمار أموالهم عن طريق أخذ فوائد ربوية ودفعهم إلى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني باستثمار أموالهم من خلال هذه المؤسسة بالطرق المشروعة.

3-قيام هذه المؤسسة جاء مثبتا لإمكان وجود البديل الإسلامي الذي يمكن أصحاب رؤوس الموال المحددة والتي لا تساعدهم على إقامة مشاريع إنتاجية مستقلة من استثمار أموالهم وذلك بإشراكهم في استثمارات هذا المصرف.

رابعاً: أهداف المصرف العراقي الإسلامي وغايته

يهدف المصرف كما جاء في عقد التأسيس إلى المساهمة في النمو الاقتصادي في القطر ضمن السياسة العامة للدولة وخلق أوسع محالات التعاون مع المصارف الأهلية والحكومية ضمن إطار السياسة الاقتصادية والمالية للدولة: (3)

-1 الأعمال والخدمات التي يقوم بها المصرف العراقي الإسلامي يقوم هذا المصرف بمختلف العمليات المصرفية التي تغطي احتياجات زبائنه في مختلف الاختصاصات المصرفية والخدمية منها والاستثمارية وفيما يلي عرض سريع لأهم النشاطات التي يقوم بها.

أ- الأعمال المصرفية غير الربوية

يمارس هذا المصرف سواء كان لحسابه أو لحساب الغير جميع أوجه النشاطات المصرفية المعهودة أو المتحدثة ويمكن أجمالها بما يأتي :

قبول الودائع النقدية وفتح الحسابات الجارية وفتح الاعتمادات وغيرها.

1- التقرير السنوي والميزانية العامة المصرف العراقي الإسلامي ، 1993 2 - عبد الرزاق رحيم الهيتي المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق دار أسامة للنشر، الأردن

2- عمان، 1998، ص665.

3 - التقارير السنوية والميزانية العمومية ، المصرف العراقي الإسلامي ، 1993-1999.

التعامل بالعملات الأجنبية بيعاً وشراء. الوسائل الآتية: تأسيس الشركات والاكتتاب في أسهم الشركات والاشتراك مع الغير من أفراد أو شركات أو مؤسسات في أعمال ومشاريع تتفق مع أهداف المصرف.

التعامل مع سوق بغداد للأوراق المالية.

إدارة الممتلكات وغيرها.

القيام بالدراسات الخاصة لحساب الزبائن .

ب أعمال التمويل والاستثمار

يقوم المصرف بجميع أعمال التمويل والاستثمار غير أساس الربا وذلك من خلال

فتح حسابات استثمار مع أموال المصرف للراغبين في الاستثمار في كل ما تجيزه

الشريعة الإسلامية.

ثالثاً : أنواع المصارف الإسلامية : أنواع المصارف الإسلامية من حيث البيئة التي تعمل بها مصارف إسلامية تعمل في بلدان تنص قوانينها على حرمة التعامل بالربا كالسودان وباكستان، مصارف إسلامية تعمل في بلدان لا تلتزم أنظمتها المالية بعدم التعامل بالربا وهو حال معظم المصارف الإسلامية القائمة في البلاد العربية والإسلامية والدول الأجنبية. أنواع المصارف الإسلامية من حقوق الملكية: مصارف حكومية، وهي نوعان (1):

1- المصارف الإسلامية الدولية :

وهي المصارف التي تقوم مجموعة من الدول بتأسيسها والمساهمة في رأس مالها بهدف مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها ، وأشهر هذه المصارف هو البنك الإسلامي للتنمية في جدة ، حيث اشتركت في رأس

ماله دول منظمة المؤتمر الإسلامي

2- مصارف إسلامية تعود ملكيتها لدولة واحدة :

وهي المصارف التي تقوم المؤسسات التابعة للدولة بإنشائها وامتلاك غالبية أسهمها، وأشهرها بنك ناصر الاجتماعي الذي اتخذ من مدينة القاهرة مقراً له

3 - المصارف الإسلامية الخاصة :

1- أحمد سالم ملحم، المصارف الإسلامية ، على الموقع الاتي:

http://www.drahmadmelhem.com

وهي المصارف التي تعود ملكيتها إلى أفراد معينين من حيث تأسيسها وملكيتها وهي السمة الغالبة لمعظم المصارف الإسلامية في العالم .

رابعاً: خصائص المصارف الإسلامية:

1- استبعاد التعامل بالفائدة النهج الاقتصادي في الإسلام بهذا الصدد موقف محدد وحاسم لا لبس فيه وهو ((إسقاط الفائدة الربوية من كل عملياته أخذا وعطاء)) وتعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول للمصرف الإسلامي وبدونها يصبح هذا المصرف ربوي آخر وذلك لأن الإسلام حرم الربا بكل أشكاله وشدد العقوبة عليها. (1) 2- توجيه كل جهة نحو الاستثمار الحلال

من المعلوم أن المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى ولما كانت هذه المصارف تقوم على إتباع منهج الله المتمثل بأحكام الشريعة الإسلامية. لذا فإنها وفي جميع أعماله تكون محكومة بما أحله الله والتقيد بذلك بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام مما يترتب عليه ما يأتي :(2)

أ- توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات

السوية للإنسان المسلم

ب تجري أن يقع المنتج سلعة كان أم خدمة في دائرة الحلال. ج تجري أن تكون كل أسباب الإنتاج (أجور - نظام عمل) منسجمة مع دائرة الحلال. د - تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود

على الفرد.

3 - ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية :

يأتي هذا من ناحية أن المصارف الإسلامية بطبيعتها الإسلامية تزاوج بين جانبي الإنسان المادي والروحي ولا تنفصل في المجتمع الإسلامي الناحية الاجتماعية عن الناحية الاقتصادية فالإسلام وحدة متكاملة لا تنفصل في جوانب الحياة المختلفة وتعتبر الإسلام التنمية الاجتماعية أساسا لا تؤدي التنمية الاقتصادية بثمارها إلا بمراعاته.

.

5

4 - إحياء نظام الزكاة

1-- عبد الحميد محمود البعلي ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ، الواقع والآفاق ، ط1، مكتبة وهبة ، القاهرة، مصر، 1990، ص17. 2- عبد الرزاق رحيم الهيتي ، مصدر سابق، ص193

حيث تقوم هذه المصارف وانطلاقا من رسالتها السامية في التوفيق بين الجانبين الروحي والمادي معا، لذلك أقامت هذه المصارف صندوقا خاصا لجمع الزكاة تتولى هي إدارته وهي بذلك تؤدي واجبا إلهيا فرضه الله على هذه الأمة.

5- القضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض شركات الاستثمار: تقوم المصارف وانطلاقا من وظيفتها الأساسية في التقيد في معاملاتها بالأحكام الشرعية بالقضاء على الاحتكار الذي تفرضه بعض الشركات المساهمة على أسهمها فإن هذه الشركات تلجأ إلى إصدار (أسهم) تمكنها من الحصول على رأس مال جديد وإبقاء أسهم الشركة محصورة في يد المساهمين فقط أما المصارف الإسلامية فإنها لا تصدر السندات نظرا لان فقهاء الشريعة قالوا بحرمتها، بل أنها وبهدف زيادة رأس المال والتوسع في أعمالها تفتح باب الاكتتاب على أسهمها أمام جميع الراغبين فـي ذلك.

المبحث الثاني

طرق التمويل في المصارف الإسلامية وخصائصها

اولاً: طرق التمويل في المصارف الإسلامية:

1- المضاربة:

كلمة مأخوذة من الضرب في الأرض أي السعي فيها، ومن الخطأ الشائع استخدام اللفظ للدلالة على شراء الأسهم أو الذهب أو العقارات أو العملات الأجنبية توقعا

لارتفاع الأسعار والبيع للحصول على الأرباح .

وصيغة المضاربة في المصارف الإسلامية تعني دخول المصرف في صفقة محددة

مع متعامل أو أكثر، بحيث يقدم المصرف المال اللازم للصفقة ويقدم المتعامل جهده،

ويصبح الطرفان شريكين في الغنم والغرم، فعند تحقق الربح يوزع على وفق النسب

المتفق عليها، وأن تحققت خسارة تحمل المصرف خسارة رأسماله، وتحمل المتعامل

خسارة في جهده، ولا يترتب عليه أي مديونية نتيجة للخسارة مـا لـم يثبت التعدي

والتقصير. وتمثل المضاربة فصلاً للإدارة عن الملكية، وهي من أهم صيغ التمويل

الإسلامية بالرغم من قلة تطبيقها بسبب حاجتها لمجتمع إسلامي، ولعل هذه الصيغة

تدحض ادعاء الاقتصاديين المعاصرين حول اكتشاف فكرة الشركات المساهمة العامة،

وللمضاربة أشكال مختلفة وقواعد محكمة لكن التطبيق في الظروف الحالية يحتاج إلى

متابعات جادة من ذوي الخبرة خاصة وأنها تقوم على أساس الأمانة والصدق

والإخلاص من جانب المتعامل " المضارب وهي من الصفات التي ينبغي غرسها في

نفوس التجار ورجال الأعمال، إذ يوجد الكثير ممن لديهم الكفاءة والقدرة على تشغيل الأموال لكنهم يفتقدون لمثل هذه الصفات. وتتميز صيغة المضاربة بعدد من المزايا

الاقتصادية والاجتماعية، ومنها الآتي:- (1)

أ - تحقيق التكامل بين عناصر الإنتاج.

ب- كفاءة وفاعلية تخصيص الموارد الاقتصادية.

عدالة توزيع العائد وزيادة عدد الملاك.[6]

د- زيادة حجم الاستثمار وفرص التشغيل..

وإن تمويل المشروعات عن طريق المضاربة ينقسم إلى قسمين :

1- حسين عبد المطلب الاسرج، دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة السلطان مولاي سليمان كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012، ص5.

المضاربة المطلقة :

هي التي لا تتقيد بشروط معينة يضعها رب المال و ذلك من حيث الزمان و وهي التي تكون في عملية معينة أو مشروع محدد و بشروط خاصة يضعها رب

المكان وطبيعة النشاط ... الخ. المضاربة المقيدة :

المال على المضارب

2- المزارعة : تتمثل بالمزارعة بالتعاقد بين مالكين مزارعين على حصة من الناتج وتقوم المزارعة بتحديد الأرض محل الزراعة و تسليمها لمن عليه واجب العمل وأسهام صاحب الأرض حتى يكون رأس المال كله من أحدهما قياسا على المضاربة ، والإتفاق على الشيء المزروع مالم يفوض الزارع تعويضا شاملا ، وهذا قياس على المضاربة المفيدة أو المطلقة، وكذلك على كيفية توزيع العائد و أن يكون نصيب كل منها جزء شائعا من الغلة كالنصف أو الثلث أو الربع، فضلا عن أجل انتهاء العقد (مدة المزارعة) (1)

3 - المساقات :

هي صيغة تمويلية قصيرة الأجل تنتهي بجني المحصول و تقسيمه إلا إذا كان هناك إتفاق بين الطرفين على إعادتها لدورات زراعية متعددة، أن يقوم المصرف بسقي الأرض التي يعجز عنها أصحابها ، بحيث يدفعها إلى من يرغب في العمل بأجرة معينة ويكون دور المصرف هو توفير التمويل اللازم لجلب المياه و توفير أدوات السقي ويقسم الناتج بين البنك و صاحب الأرض .

4 - المشاركة :

هي أحدى الصيغ التي تعبر عن شراكة طرفين هما المصرف وصاحب المشروع بالإضافة ويجب أن يكون رأس المال المشاركة من النقود أو القروض معلوما و موجودا بالإتفاق ، كما يجوز اشتراك أحد الشركاء بشيء محتوي له صبغة مالية كبراءة الإختراع أو علامة تجارية أو اسم تجاري ، ويكون توزيع الربح حسب حصص

رأس المال و يرى الفقهاء المعاصرين حسب الاتفاق لأن العمل له حصة في الربح، (1) ونصيب كل شريك من الربح جزءا شائعا لا مبلغا مفقودا ، فضلا عن الخسارة حسب حصص رأس المال وفق

1- الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2016،

الاتفاق واشكال المشاركة وفق ما يأتي: أ- المشاركة في تمويل صفقة معينة : وهي المشاركة التي تخص عملية تجارية تنتهي بإنتهاء هذه الصفقة بحيث يشترك المصرف في تمويل هذه الصفة بنسب معينة ثم يقتسمان الربح حسب هذه النسب وهي تتم عادة في الأجل القصير لأنها توجه لتمويل عمليات الإستيراد والتصدير وتمويل الرأسمال العامل ب - المشاركة المتناقصة أو المنتهية بالتمليك : وهي دخول المصرف بصيغة شريك ممول (كليا أو جزئياً في مشروع ذي دخل متوقع وذلك على أساس الاتفاق مع الشريك الآخر لحصول المصرف على حصة نسبية في صافي الدخل المتحقق فعلاً مع حقه بالاحتفاظ بالجزء المتبقي أو أي قدر منه يتفق عليه ليكون ذلك الجزء مخصصاً لتسديد أصل ما قدمه المصرف من تمويل، تتناقص حصته مرة بعد أخرى إلى أن تنتهي بالكامل فيخرج مخصصا من الشركة فتؤول الشركة أو محل الشركة بأكمله إلى الطرف الآخر.

5 - المرابحة :

تعنى بيع السلعة بثمن شراؤها مع زيادة ربح. وهي بيع من بيوع الأمانة، وأكثر الصيغ شيوعا بسبب قلة مخاطرها وضمان هامش الربح خاصة بصورة المرابحة للأمر بالشراء، والأخذ بالزامية الوعد، ويظهر الجانب التمويلي إذا بيعت السلعة مرابحة لأجل ومن ثم يتضمن العملية بجانب البيع ائتمانا تجارياً تمنحه البائع للمشتري الذي يسدده فيما بعد من إيراداته دفعة واحدة أو على أقساط. وتتخذ المرابحة شكلان هما: (2) أ- المرابحة بالتوكيل

يكون فيها البيع حاضراً إذ يتقدم العميل بطلب إلى المصرف لشراء سلعة معينة يحدد أوصافها كافة وثمنها ، ويدفعه إلى المصرف مضافاً إليه أجر مقابل قيام المصرف بهذه الخدمة. فهذا النوع المرابحة في حقيقته "وكالة" بالمعنى الشرعي وليس

مرابحة، لأن العميل يقوم بدفع ثمن البضاعة إلى المصرف الذي يقوم بدوره نيابة عن العميل بالشراء، فالمشتري الحقيقي هو العميل، وتسمى هذه العملية في المصارف

1 - الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية ، مصدر سابق، ص 10. 2 نغم حسين نعمة، ورغد محمد نجم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي - الواقع والتحديات مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2 2010، ص 137

التقليدية بـ" الاعتماد المستندي

ب - المرابحة للآمر بالشراء:

هي الرغبة في الحصول على بعض الاحتياجات قبل توفر الثمن المطلوب كانت تلك الاحتياجات مطلوبة للاستعمال الشخصي أو المنزلي. وقد عد هذا المفهوم صيغة من الصيغ الاستثمارية وذلك للحاجة الماسة لتوسيع نطاق البديل المصرفي منعا

لحدوث التداخل مع صيغة المشاركة والمضاربة.

6 - الإجارة :

هو أشبه بالشراء الاستئجاري، كما يشار اليه أن التأجير كامل الدفعات" الإجارية لا تكفي لأن يسترد المصرف (المؤجر) كامل الإنفاق الرأسمالي ويتم استرداد الباقي من

الإجارة تمثل بيعاً لمنافع الأشياء مع بقاء اصولها في ملكية البائع وهناك شكلان

من التأجير هما أ- التأجير التشغيلي

خلال بيع الأصل أو إعادة تأجيره.

ب - الإيجار التمويلي:

هو اتفاق قطعي بين المصرف وعملائه وما يوفره من سيولة مستمرة من خلال تسديد أقساط الإيجار ومن قدرة تسييل الأصول الثابتة يعد من أحسن الصيغ للتطبيق من طرف المصارف الإسلامية، لأنه يساعد على حل مشكلة امتصاص المدخرات و الودائع في هذه البنوك ، والتي تجد التوظيف المناسب ذي العائد المرتفع مقارنة بمعدلات الفائدة لكن الفقهاء الشرعيين يضعون مبادئ لتطبيق هذه الصفة في المصارف

الإسلامية: (1)

أ- الوعد من الصرف الإسلامي لإيجار المعدات إلى العميل بعد تملك البنك أمرا

مقبولا شرعا.

9

ب - توكيل المصرف الإسلامي أحد عملائه بشراء ما يحتاجه ذلك العميل من معدات وآليات ويؤجرها بعد حيازة هذه المعدات مقبول شرعا، والأفضل أن يكون الوكيل بالشراء غير العميل المستفيد.

1- مريم حاج عبد القادر، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية للتجربة الاندونيسية مجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة أبو بكر بقايد – تلمسان،

2020، ص 1012.

ج- عقد الإيجار يكون بعد التملك الحقيقي و يفصل عن عقد الوكالة و العقد الوعد بهبة المعدات عند إنتهاء أمد الإجارة بعقد منفصل . د- ه تبعة- الهلاك والتعب تكون على المصرف بصفته مالكا للمعدات ما لم يكن ذلك بتقصير من المستأجر فتكون النتيجة عندئذ عليه و - إن نفقات التأمين لدى الشركات الإسلامية كلما أمكن ذلك بتحملها البنك.

7 - السلم:

يقصد بها يعني السلف، هو أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى أجل فالسلم إذا هو عكس البيع لأجل ففي الأول يتم تعجيل الثمن و يؤجل المثمن وأما الثاني فيجعل المثمن ويؤجل الثمن. وقد شرع السلم على الطرفين لأن المبيع يكون نازلا في القيمة عن البيع العادي، فيستفيد البائع من قبض رأس المال المعجل لينفقه على حوائجه و يستفيد المشتري في إنقاص الثمن.

إن السلم صفة تمويلية قصيرة الأجل لأنه وجد أساسا لتمويل المنتوجات الزراعية لدورة واحدة و التي تقل عادة عن سنة ، ويمكن للمصرف الإسلامي أن يطبق هذه الصفة بشكل واسع خاصة في مجال الزراعة حيث يقوم المصرف بشراء المحصول الزراعي من الفلاح قبل حصاده فيستفيد من الثمن المنخفض على أن يقوم ببيع هذا المحصول بعد جنيه بهامش ربح مناسب، أما الفلاح فيستفيد من تعجيل الثمن في الإنفاق على زراعته مما يجعلها أكثر صلاحا و مما يغني هذا الفلاح أيضا من اللجوء إلى الإقتراض بفائدة ،كما أنه لا يجب على المصرف أن يستغل الفلاح في عملية إنقاص الثمن فعليه أن يلتزم بالسعر العادل.

8- الإستصناع والجعالة :

الاستصناع تتمثل هذه الصيغة في قيام المصرع بالاتفاق مع بغض أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة على القيام بتصنيع أدوات أو آلات ذات مواصفات محددة بدقة مقابل أثمان متفق عليها تدفع مسبقا أو على أقساط لهؤلاء الحرفيين لتمكنهم من شراء المواد الخام والأدوات اللازمة للتصنيع ثم تسليم المصرف المنجزات الصناعية لبيعها بمعرفته أو بالتعاون مع جهات متخصصة أخرى، ويمكن الاستفادة صيغة

الاستصناع بوصفها أداة استثمارية لتمويل مشاريع البنى التحتية للاقتصاد، وتحقيق أهداف المصرف الإسلامي في توظيف أمواله لخدمة المجتمع وكذلك الحصول على

تدفق نقدي منتظم.. أما الجعالة : هو عقد منفعة يظن حصولها كمن يلتزم بجعل معين (ما يعطى مقابل عمل لمن يرد عليه متاعه الضائع أو دابة الشاردة أو يبنـي لـه حائط أو يعالج مريض حتى يبرأ وغيرها. ومفهوم الجعالة مشابه لمفهوم من السلعة المادية، وذلك مقابل سعر محدد لهذه الخدمة الاستصناع لكن في الجعالة يوفر البائع خدمة بدلا ويمكن أن تكون الجعالة مفتوحة التعامل أي من دون عقد، و تساعد هذه الصيغة على تقليل المخاطر التي يواجها المنتجون أو التجار ومن ثم تحفيز الإنتاج والتبادل. (1)

ثانياً: خصائص طرق تمويل المصارف الإسلامية أن من الخصائص الأساسية التي تنفرد بها طرق التمويل الإسلامي وتجعلها بديلاً عن نظيرتها في التمويل التقليدية. (2)

1 - استمرار ملك صاحب رأس المال (المصرف) وانقطاع هذه الصلة تماما التقليدي الذي يخول فيه الحق (القرض) إلى دين بالذمة، ويترتب على ذلك نتيجة في غاية الأهمية، إن استمرار الملك في حالة التمويل الإسلامي مع غياب المضمونية قـد يعرض هذا المال أو جزء منه إلى الهلاك في حالة الخسارة، يقابل ذلك إن الدين الناشئ عن التمويل التقليدي القرض الربوي مضمون العائد بغض النظر عن النتائج التي يؤول الها المشروع ربحاً أو خسارة، وفي ذلك عدم مراعاة للنتائج

المترتبة على عملية الاستثمار،

2- المشاركة في نتائج الاستثمار كماً ونوعاً ، فالعامل له حصه من المنتج أو نسبة محددة من الربح، وتخالف في ذلك المصارف التقليدية التي تكون حصتها في

عملية التوزيع محددة ومعروفة

3- عقود التمويل الإسلامي أبيحت لحاجة الناس لهذه العلاقات التمويلية، والتي تشكل البديل الصعب للتمويل المحرم وطبيعة الحياة تقتضي بوجود من بملك المال من دون أن يحسن تدبيره واستثماره، وبالمقابل هنالك من يحسن التدبير والاستثمار من دون أن يملك المال بين المال والإدارة يحقق أفضل استخدام للموارد الاقتصادية.

4- تتمثل بتعددية الوظائف والتي تتمثل في قبولها الودائع ومنح القروض غير الربوية وتأديتها للخدمات المصرفية كافة فضلاً عن أنها تقوم بعملية الاستثمار الإنتاجي المباشر من خلال تأسيسها أو مشاركتها لبعض الشركات، وتأدية بعض الخدمات على صعيد التنمية الاجتماعية كإدارتها لصناديق الزكاة التي يتسابق المسلمون للإيداع فيها لثقتهم في حسن توزيعها واستثمارها من قبل المصارف الإسلامية تطبيقا الإسلامية .

10

الفصل الثاني

1- افتخار محمد مناحي الرفيعي ، وأخرون، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية ، مجلة

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد 31، 2012، ص 26 2 - افتخار محمد مناحي الرفيعي، وأخرون، المصدر السابق، ص27.

تحديات المصارف الإسلامية والمعوقات التي تواجها

المبحث الأول

تحديات (المقومات) النجاح المصارف الإسلامية

أن القرارات التي تصنع من قبل المؤسسات المالية تولد شك في إمكانية نجاح المصارف الإسلامية وقدرتها على المواجهة المصرفية ، لان ذلك يعزون ظهور المصارف الوليدة للحماس ممن لي لديهم خبرة كافية ودراية بنظام المصرفي وطرق عمله ، لهذا قد يؤدي حتماً الى الاصطدام بواقـــع العملي ونموها الاقتصادي ، فمن التحديات التي تواجهها المصارف الاسلامية التي غالباً ما تعيق تقدمها هي كالاتي : اولاً: عدم توفير الغطاء القانوني

من اهم العقبات التي تعترض مسيرة تقدم المصارف الاسلامية وتحد من توسعها عدم وجود التشريعات والقوانين الملائمة لطبيعتها من قبل الحكومات في الدول الاسلامية ، والمشكلة ان القوانين التي تحكم انشطة المصارف الاسلامية وخاصة التي تنظم علاقتها بالبنك المركزي مثل معدل الاحتياطات والسيولة النقدية وقيود التمويل قد وضعت على نمط القوانين الغربية والتي لا تلائم طبيعة الاستثمار الاسلامي ، ويتم التغلب على هذه المشكلة من خلال منح المصارف الاسلامية لتراخيص العمل من قبل الحكومات الاسلامية ودعمها بسن القوانين الايجابية التي تلائم طبيعتها المصرفية.

ثانياً: الافتقار الى الكفاءات والكوادر المؤهلة: يتطلب العمل المصرفي تأهيلاً خاصاً وكفاءات ادارية مدربة تكون على المام بطبيعتها المصرفية على اعتبار انها تختلف عن المصارف التقليدية. ويتم علاج هذه المشكلة من خلال تنظيم الدورات المتخصصة وورش العمل بالتعاون مع الهيئات الدولية مثل المجلس العام للبنوك الاسلامية ومعهد (1)

التدريب بالبنك الاسلامي للتنمية.

11

ثالثاً: قلة الادوات والأساليب المصرفية

رغم ابتكار المصارف الاسلامية للعديد من الصيغ والآليات المصرفية الاسلامية في هذه المرحلة إلا أنه

1- حسن سالم العماري المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا، 2008، ص8.

لا تزال بحاجة الى المزيد من هذه الادوات والتحدي الذي يواجه المصارف الاسلامية هو حاجتها لأليـــات تستطيع التوفيق بين رسالتها في التنمية واعمار الارض والتي تتطلب توظيف المدخرات في مشروعات طويلة الاجل وذات مخاطر مرتفعة وبين رغبات المودعين في سهولة تسييل الودائع مع قلة المخاطر ، وان نقص الادوات الملائمة ترتب عليه مشكلتين كبيرتين هما: 1- الاحتفاظ بجزء كبير من الودائع في حالة سيولة نقدية لمواجهة رغبات السحب المفاجئة مضحية في ذلك بالعائدات نظير كسب ثقة عملائها. 2- الاتجاه الى الادوات قليلة المخاطر وقصيرة الاجل مثل صيغ المرابحة مما ابعدها ذلك عن رسالتها ونهجها التنموي وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي للمصارف الاسلامية ابتكار ادوات استثمارية طويلة الاجل وسهلة بيل مثل الاوراق المالية وصناديق الاستثمار ، كما يتحتم عليها تطوير آليات لضخ وامتصاص السيولة مثل الاسواق المالية الإسلامية. الت

رابعاً: تحديات العولمة:

ظهر في السنوات الاخيرة تحدٍ جديد يواجه المصارف الاسلامية يتمثل في المنافسة الشرسة من قبل المصارف العالمية والتي تمتاز بإرتفاع مستوى خدماتها وخاصة عقب افتتاحها لأقسام خاصة بالمعاملات الاسلامية. ويفرض هذا التحدي ان تتجه المصارف الاسلامية لتحقيق مستوى الجودة الشاملة في خدماتها المصرفية وذلك من خلال تطبيق احدث اساليب التقنية والاتصال. (1)

خامساً ضالة أحجام المصارف الاسلامية (رأس المال)

تعتبر رؤوس اموال المصارف الاسلامية العاملة حالياً ضئيل جداً مقارنة بالمصارف العالمية ، حيث اظهرت الدراسات ان قرابة (75%) من

المصارف الاسلامية يبلغ رأسمال كلاً منها اقل من (25) مليون دولار امريكي فقط، مما يحول دون تحقيق الاهداف التي اسست من اجلها ويعيق من نموها إذا ما طبقنا عليها معايير كفاية رأس المال

1- نغم حسين نعمة ، ورغد محمد نجم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دولم جلس التعاون الخليجي، الواقع والتحديات مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ،

المجلد 12، العدد 2 2010، ص 145

وحجم الودائع التي يمكن لها استقطابها، ليس هذا فقط بل ايضاً معايير الاستثمار والتمويل التي تحد من منافستها للبنوك الاعتيادية في التنمية المأمول منها. وللتغلب على هذه المشكلة ينبغي على المصارف الاسلامية تطبيق سياسة رفع رأس المال وتوسيع قاعدة المساهمين لاسيما الاستفادة من الانفتاح الاقتصادي الذي تشهده المنطقة حالياً بأندماج المصارف الاسلامية فيما بينها لتكوين كيانات كبرى تستطيع الصمود في ظل العولمة امام المصارف العالمية المنافسة.

سادساً: ضعف التنسيق بين الهيئات الشرعية في المصارف الاسلامية وتوحيد المرجعية الشرعية :

تواجه المصارف الاسلامية تحدٍ كبير يتمثل في ضعف التنسيق فيما بين الهيئات الشرعية ، مما نتج عنه تضارب الفتاوى الفقهية في معاملاتها. فمثلاً بعض المصارف تجيز اعمال التورق والبعض الاخر لا يجيز العمـل بـه ،لذا على المصارف الاسلامية ايجاد قاعدة علمية مشتركة للاجتهاد الجماعي من خلال الندوات وورش العمل التي تضم متخصصين مصـ رفيين وشرعيين فيما بينها وتوحيد الفتاوى

سابعاً: ضعف التنسيق والتحالف: من الظاهر على العمل المصرفي الاسلامي بين المصارف العاملة عدم التعاون والتكاتف والتحالف بين المصارف الاسلامية مما يظهر ان هناك نوع من العمل بروح الفردية فيما بينها، حيث يؤكد هذا من تفرد اكثر من مصرف في العمل وفي منطقة واحدة وبدون أي تحالف يخدم سير العمل و/أو يدعم التكاتف في مواجهة اقتناص الفرص لتمويل المشروعات الكبرى مما يفقدها وطأة القدرة لمنافسة المصارف التقليدية. (1)

13

المبحث الثاني

المعوقات والمشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية

1- نغم حسين نعمة، ورغد محمد نجم المصدر السابق، ص 146.

تواجه المصارف الإسلامية العديد من المشكلات، ويرجع ذلك إلى قلة تجربتها وضرر الحرب التي شنت ضدها وعدم ملائمة البيئة التي تعمل فيها عن قلة الباحثين والدارسين المهتمين بأمرها ، فإذا كان الجهاز المصرفي معظمه يتعامل بالفوائد في البلد، فإن من الصعوبة بمكان أن نتصور أو نتخيل قيام مصرف إسلامي بشيء مختلف أو مغاير من دون أن يتعرض لمشكلات جمة تعترضه في كل يوم، وذلك لاحتمالات الوقوع في الربا المحظور. فنجاح المصرف الإسلامي في معالجة هذه المشكلات بالأسلوب غير الربوي يؤدي إلى انعزاله عن بقية الجهاز المصرفي، وربما يتحول إلى شركة استثمارية تقوم بدور الوساطة بين وحدات الفائض ووحدات العجز. أما إذا كان هنالك عدد كبير من المصارف التي تتعامل على وفق الشريعة الإسلامية، فأن هذا يساعد على تنمية نشاطها من خلال المعاملات والعلاقات بين العملاء المختلفين لدى هذه المصارف. وهذا ما أدى بالمصرفيين الدوليين إلى النظر إلى أن المصارف الإسلامية الجديدة على أنها أجسام غريبة يمكن أن تتسبب في نشأة أوضاع جديدة، وقـــد يـؤدي نجاحها إلى التقليل من نشاط المصارف التقليدية في العلم الإسلامي، ويولد هذا الأمر لديهم نوعا للحفاظ على المراكز الاحتكارية المصرفية في أنحاء العالم . ويمكن عرض المشكلات التي تواجه المصارف الإسلامية بالآتي:

(1) اولاً: المشكلات الإدارية :

1- نقص كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وضعف كفاءة القادة الإداريين

2 - المركزية في اتخاذ القرارات التنفيذية وعدم وضوح خطوط السلطة

التنفيذيين.

والمسؤولية فضلا عن المجاملات والضغوط الخارجية.

3- تطبيق بعض الأسس والقواعد والنظم المطبقة في المصارف التقليدية والتي لا تتناسب . مع ذاتية المصارف الإسلامية.

1- افتخار محمد مناحي الرفيعي، واخرون ، مصدر سابق، ص27.

4- ضعف الاهتمام بانتقاء العاملين على أساس الكفاءة وأنعدم فرص التدريب لهم، مما يجعلهم غير قادرين على استخدام التقنية الحديثة في العمل المصرفي. من بلاد غير إسلامية.

5-ضعف فعالية نظام الحوافز المادية والمعنوية.

6 - عدم وجود قناعة برسالة المصارف الإسلامية لدى القائمين بها بسبب حداثة تجربتها وعلمانية ثقافتهم إذ إن معظمهم قد تلقى تعليمه واخذ ثقافته

7- إن نسبة كبيرة من العاملين في المصارف الإسلامية كانوا يعملون في المصارف التقليدية وما زالوا متأثرين بالعمل المصرفي الربوي .

8- عدم استقلاليتها في بعض البلدان وتدخل السلطات الحكومية في الشؤون الإدارية للمصرف الإسلامي، كأن تفرض بعض الأشخاص للعمل فيها أو أن تفرض هيكلا الإسلامي هيكلاً تنظيماً قد لا يتناسب مع طبيعة المصرف الإسلامي .

ثانياً: المشكلات الاقتصادية

1- عدم قدرة المصارف الإسلامية في ظل الإطار العام الذي تعمل فيه على التوسع في استخدام مواردها في القنوات الاستثمارية ذات الأس
2- ارتفاع نسبة الموارد النقدية قصيرة الأجل لدى المصارف الإسلامية الأمر الذي يفرض عليها توظيفها في استخدامات قصيرة الأجل

3- ضعف نشاط المصارف الإسلامية، حيث يلاحظ أن المعاملات بين المصارف التقليدية (الربوية) تأخذ طريقها بكل بساطة تبعاً لنظام الفائدة ، أما بين المصارف الإسلامية فأن النظام يختلف تماما بكل بساطة تبعا الربح والخسارة .

الشرعية المتفق عليها.

4- عندما يتعرض المصرف التقليدي إلى نقص في السيولة فأنه يلجأ إلى طلب قرض من أحد المصارف التقليدية، وأن تعذر عليه الحصول على القرض، فأنه يلجأ إلى البنك المركزي بصفته الملجأ

الأخير للإقراض، فعندما يوافق البنك المركزي على منحه الفرض فأن موافقته تكون مقرونة

بسعر فائدة جزائي، فالمصارف الإسلامية لا تستطيع الاستفادة من هذه المهمة التي يقوم بها البنك المركزي بسبب تحريم الشريعة الإسلامية للفائدة اخذاً وعطاء، هذا يجعل المصارف الإسلامية تحتفظ بسيولة نقدية عالية لمواجهة حالات زيادة الطلب على الأموال والذي بدوره يؤثر سلبا

في قدرتها الاستثمارية.

ثالثاً: المشكلات المحاسبية

1- تطبيق الأسس والنظم الوضعية المحاسبية في المصارف الإسلامية، والتي تتعارض مع قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية. 2 بروز بعض المشكلات المتعلقة بتحديد وقياس نصيب المستثمر من عائد الاستثمارات بطريقة أمينة وعادلة، قد أجبر بعض المصارف الإسلامية إلى اللجوء للتقدير والتقريب فضلا عن المشكلات المتعلقة بقياس توزيع الأرباح والخسائر في المصارف الإسلامية ومنها :

أ - مشكلة قياس النفقات والإيرادات. ب مشكلة تقييم الموجودات والمطلوبات.

ج مشكلة تحديد تكلفة الخدمة المصرفية أو الاجتماعية أو المشروع الاستثماري على أساس التقدير الشخصي

د مشكلات محاسبية تتعلق بأسس احتساب زكاة المال وتوزيعها.

هـ - مشكلات محاسبية تتعلق بأسس نظم الرقابة الداخلية والخارجية على وفق

(1) المنهج الإسلامي.

1- افتخار محمد مناحي الرفيعي، واخرون ، مصدر سابق، ص 28.

الفصل الثالث النمو الاقتصادي في العراق

المبحث الأول

واقع الاقتصادي العراقي من 2005-2020

اتسمت تلك المرحلة بعدة سمات منها البدء بتأسيس المنظومة المالية والمصرفية وإعادة هيكلة المصرف المركزي، وقد شهد العراق محاولات لإدارة عمليات إدارة سعر صرف الدينار العراقي وصدور عدد من القوانين المنظمة للعمل المالي والمصرفي، فكان هناك نوع من الاستقرار النسبي بسعر صرف الدينار العراقي، ومحاولة مواجهة العراق لمشاكل كبيرة في تحويل الأموال ولكن الأهم كان كل هذا إيذانا بانتشار الفساد المالي وبروز ظاهرة هيمنت وعطلت التطور والتقدم في ظل إيرادات نفطية عالية وتطور كبير في حجم الموازنات العراقية للسنوات 2008 - 2013 . (1) فأن ما بعد سقوط النظام في 2003 ونهب المصارف واحتلال العراق

من قبل الولايات المتحدة الأمريكية استمر النظام المصرفي في العراق متوقفا لأشهر معدودة والمتمثل بالمصارف التجارية والمتخصصة والاستثمارية والبنك المركزي والشركات الوسيطة وسوق العراق للأوراق المالية، وقد بدأت قوة الاحتلال بإعادة فتح البنك المركزي ومحاولة معالجة عدد من المشاكل التي كان يعاني منها الناس بسبب توقف العمل المالي والمصرفي، وكان سعر العملة الدينار متذبذب تجاه العملات الأخرى ، وفي 19 أيلول 2003 صدر قانون المصارف من قبل الحاكم المدني الأمريكي وقد أعقب ذلك م قانون البنك المركزي وبالتحديد في 6 آذار 2004 وأيضا من قبل الحاكم المدني للعراق وكذلك صدر قانون المصارف الإسلامية، ومنذ تلك الإصدارات لم يصدر أي قانون يخص البنك المركزي والمصارف العراقية من قبل السلطة التشريعية العراقية وقد تكون هذه بمثابة النقطة الأساسية التي صدور

1- حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النمو الاقتصادي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 9، العدد 32، 2015.ص83.

يمكن أن يحاكم عليها النظام فلا زال يعمل في إطار قوانين وضعها المحتل وهي قوانين تعاني من مشاكل كثيرة، والأهم من هذا لا يمكن أن يطلق عليها

قوانين. أشار صندوق النقد الدولي في سنة 2013 بأن أخطارا عالية وآثارا كبيرة غير مباشرة ستطال العراق ضمن المنظور متوسط الأجل، وضمن ذلك بتنفيذ غير فعال للسياسات الاقتصادية وتدهور الحالتين الأمنية والسياسية، وتدني في أسعار النفط أكبر من المتوقع وتأخير في تطوير القطاع النفطي والطاقات التصديرية، وقد انعكس الخطر بالإيرادات النفطية فشوه الوضع المالي في العراق، وخلق ضغطا على الاحتياطيات التي احتفظ بها البنك المركزي لدعم الاقتصاد والتخفيف من الآثار السلبية المتوقعة والتقليل من اعتماد الاقتصاد على النفط، ومحاولة تعزيز المؤسسات المالية وتفعيل السياسة النقدية والتقليل من الاعتماد على السياسة المالية ومحاولة بناء مصدات للاقتصاد العراقي من أجل تقليل الأخطار والعمل على تحقيق

الأهداف

وقد شخص تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في 2015 صدمتان كبيرتان قادتا العراق لوضع لم يسبق له مثيل في تاريخه الحديث والمعاصر، أما الصدمة الأولى فداخلية تمثلت بما حدث في العاشر من حزيران سنة 2014 وسقوط الموصل واحتلال ثلث العراق من قبل القوى الإرهابية، والصدمة الثانية هي الصدمة الخارجية وتمثلت بانهيار أسعار النفط واستمرار انخفاضها، علما بأن مثل هذا التزامن قل أن يحصل في العالم وقد عرض تقرير صندوق النقد الدولي هاتين الصدمتين الداخلية والخارجية وكيف انعكستا على الناتج المحلي الإجمالي وقادتا لأزمة مالية واقتصادية. (1)

- 1 سرمد كوكب الجميل ، واخرون ، ، الاقتصاد العراقي ، 2018 . متاح على الموقع https://www.makingpolicies.org

المبحث الثاني مؤشرات النمو الاقتصادي

اولاً: الناتج المحلي الإجمالي واتجاهاته

يعمل الاقتصاد الكلي بعدد كبير من المتغيرات ويسعى من خلالها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية من نمو اقتصادي وتشغيل كامل واستقرار اقتصادي والحد من التضخم وغيرها من الأهداف، ويتم هذا من . سياسات اقتصادية كلية نقدية ومالية، وقد تناول الاقتصاد العراقي عدد كبير من الباحثين منذ أربعينات القرن الماضي وكان التركيز على الناتج المحلي الإجمالي بوصفه المؤشر الأهم، فقد قدر الناتج المحلي الإجمالي للعراق بين سنة 2004 ولغاية 2020 ، وقد تضمنت المدة بيانات حقيقية فعلية للسنوات 2004 ولغاية 2015 فيما ضمت السلسلة البيانات من 2016 ولغاية 2020 لبيانات متنبأ بها عبر منشورات صندوق النقد الدولي، علما بأن كل التنبؤات التي طرحها صندوق النقد الدولي بدءً من سنة 2013 ولغاية سنة 2016 كانت بعيدة عن الدقة كونها مستندة إلى تنبؤات غير دقيقة لسعر النفط والذي تراوح بين 50 - 60 دولار للبرميل الواحد فيما سجل النفط أدنى سعر منذ أكثر من 12 سنة فقد تراوح ما بين 20 و 30 دولار للبرميل الواحد، ومن هنا يمكن القول بأن التقديرات منذ سنة 2015 لم تتسم بالدقة المطلوبة مما قاد الحكومة العراقية للمزيد من الحرج تجاه استحقاقاتها، وقد أظهر

الجدول تلك المؤشرات وتغيراتها خلال المدة 2004 - 2020

ثانياً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة من 2004 .

2020

أشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي نموا مطردا للسنوات 2004 ولغاية 2013 ليصل إلى 6882 دولار في سنة 2013 ثم انخفض بعدها ووصل حده الأدنى في سنة 2015 و سنة 2016 ويتوقع ارتفاعه ارتفاعا بطيئا خلال السنوات القادمة لغاية 2020 .

ثالثاً: نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي للمدة 2004 - 2020

أشرت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي تذبذبا طيلة المدة 2004 - 2020 وباستثناء المدة 2016 إلى 2020 التي يتوقع لها تراجعا كبيرا مما يؤشر أزمة في الاقتصاد العراقي علماً بأن التغير في النسبة قد تجاوز 10% فـ السنوات 2014 و 2015 و 2016 وهذا يظهر وبوضوح مكمن الخطر الذي

سبق تأشيره

جدول (1)

الناتج المحلي ونصيب الفرد ونسبة النمو للمدة 2003-2020

/ مليار دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي مليار دولار	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي دولار	نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي
2004	36,6	1391	48
2005	50,1	1849	2,8
2006	65,1	2350	6,2
2007	88,8	2125	1,5
3008	131,6	4513	9,8
2009	111,7	3725	7,7
2010	135,5	4487	5,9
2011	180,5	5839	8,6
2012	212	6650	2,7
2013	232,5	6882	0,1
2014	223	6420	1,8-
2015	172,4	4900	24,1-
2016	172,2	4940	5,3-
2017	207	5602	8,4
2018	231	6086	4
2019	254	6528	2,7
2020	276	6922	1,6

المصدر: منشورات صندوق النقد الدولي للسنوات مختلفة للمدة 2004-2020

رابعاً مؤشر ميزان المدفوعات:

تظهر في الجدول (2) بوضوح هيمنة الصادرات النفطية على النشاط ، فقد تجاوزت الصادرات النفطية 98% من مجموع الصادرات وتراوحت باقي الصادرات بين 1 و 2% من مجموع الصادرات مما يعني

سواء كانت على المدى المتوسط او الطويل وهي دائما تلازم المخططين

ومنفذي عملية النمو وهي: (1)

1 - السكان والقوى العاملة

2 - تراكم رأس المال

3 - الموارد الطبيعية.

4 - لتقدم التقني

5 - الإدارة والتنظيم

فالنمو السكاني عاملا مؤثرا في حث النمو الاقتصادي، كونه يعني الزيادة في الطلب الكلي، ومن ثم

توسع الأسواق المحلية، في حين تؤثر إنتاجية العمل في النمو من خلال تخصيص الموارد وانتاجية

العمل تعتمد على جملة أمور منها نسبة التعلم المستوى الصحي، المهارات، علاقات العمل ... الخ، أما

تراكم رأس المال ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار يتم استثماره لزيادة الدخل والناتج مستقبلا، في حين تعد التكنولوجيا أهـم للنمو الاقتصادي والتي تعني السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من اجل زيادة الناتج ومن ثم الرفاهية، فالتق التكنولوجي في مجال المعلومات

والاتصالات يسهم في توسيع التبادل التجاري الدولي ويسهل تدفق رؤوس الأموال بين الدول

والمؤسسات المالية فالتقدم في مجال التكنولوجيا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة واكتشاف

موارد جديدة من خلال التحسن في الإدارة والتسويق والتعلم. اما الموارد الطبيعية فهي عوامل مساعدة،

فهناك من البلدان لا تملك ثروات لكنها عملاق اقتصادي (اليابان) وهناك أخرى تضم الثروات الكبيرة ولكنها لا زالت نامية. (2)

نظرة انتقادية من العالم .

1- سعيد الخضري، الفكر الاقتصادي للغرب في النظرية الاسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989 ،ص9.

2- ميشيل تودارو ، مصدر سابق، ص 50.

المبحث الثاني

دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق

اولاً المصارف الإسلامية في العراق:

اشرنا فيما سبق عند عرضنا للجانب النظري في المصارف الاسلامية العراقية، أن الاخيرة تضطلع بدور أساس في جذب المستثمرين، شأنها في ذلك شأن المصارف التجارية التقليدية، لما لتلك الاستثمارات من دور مهم في تعزيز الاقتصاد العراقي، والتأثير في نمو القطاع المصرفي بشكل عام، وبهدف الوقوف على دور تلك المصارف وتحديد مدى تأثيرها على نمـــو الاستثمار، فاننا سوف نذكر اهم المصارف الاسلامية العراقية، وتحديد راس المال الاستثماري، من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف الاسلامية عينة الدراسة العراقي الاسلامي ايلاف الاسلامي، وكردستان الاسلامي) للفترة الزمنية (2009 - 2019)، لذا ومنعاً للتكرار لذا نحيل اليها، وعليـــة سيكون مدار بحثنا في هذا المطلب مختصراً فقط على تحليل البيانات المالية لتلك المصارف بهدف تحديد حجم مساهمة تلك المصارف في المستثمرين من خلال افراد نقطة مستقلة لكل مصرف من تلك المصارف

الجدول(2)

مؤشر ميزان المدفوعات للمد 2013-2020

السنة	الميزان التجاري	الصادرات	الاستيراد	الميزان الخارجي
2013	9,9	38,3	28,4-	1,3-
2014	11,2	40,6	29,4 -	10,3-
2015	0,1	31,1	31,5-	7,1-
2016	0,3-	30,4	29,0-	3,5-
2017	0,8-	32,8	30,5-	2,3 -
2018	1,3	32,6	28,8-	3,3-
2019	2,2	29,7	27,3-	0,3-
2020	2,8	28,9	25,9-	0,1-
2021	3,2	28	24,8-	0,9

المصدر: تقارير صندوق النقد الدولي للسنوات مختلفة .

الفصل الرابع

دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي للمدة 2005-2020

المبحث الأول

مفهوم النمو الاقتصادي في المصارف الإسلامية

اولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

يمكن ان نلاحظ في الكتابات الاقتصادية عندما يتم التطرق إلى مفهوم النمو عادة ما تستخدم مصطلحات مرادفة له، كالتنمية والتقدم للتعبير عن التغيير والتحسن في المجتمعات المختلفة، وان عدم التمييز بين المصطلحات لا يخدم الباحثين وكذلك يتوجب على اهل التخصص التمييز بينها على اساس ان لكل منها مدلولا اقتصاديا محددا يختلف عن الاخر وعليه فيعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة الكمية لبعض المؤشرات الاقتصادية والقابلة للقياس المباشر بالمقاييس الكمية". (1)

اما فريد مان فيرى ان النمو يعني توسع الجهاز الانتاجي في اتجاه او اكثر بدون اي تغيرات في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، اما التنمية لديه عبارة عن تغيرات مرحلية تقود إلى تغيرات وتحولات في النظام الاقتصادي والاجتماعي". ويمكن الاستدلال على النمو بطريقتين:

الأولى بتحديد معدلات نمو الإنتاج القومي الإجمالي الحقيقي أو الإنتـــاج

القومي الصافي. أما الثانية: فتحسب من تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي والاولى من خلالها نتعرف على التوسع في الانتاج او الطاقة الانتاجية للاقتصاد القومي، اما الثانية فتعبر عن مستوى المعيشة المادي للفرد في بلد معين والزيادة تحصل فقط إذا كان معدل نمو الناتج الاجمالي اكبر من معدل

نمو السكان.

اما عناصر النمو : لا توجد مجموعة من المبادئ التي تكون بحد ذاتها نظرية للنمو، وبصورة عامة هناك عناصر يجب بحثها عند المباشرة بأية عملية نمو

1- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة د. محمـ حامد، دار المريخ الرياض، 2006، ص 175.

سواء كانت على المدى المتوسط او الطويل وهي دائما تلازم المخططين

(1) ومنفذي عملية النمو وهي:

1 - السكان والقوى العاملة

2- تراكم رأس المال

3 - الموارد الطبيعية.

4 - لتقدم التقني .

5 - الإدارة والتنظيم .

فالنمو السكاني عاملا مؤثرا في حث النمو الاقتصادي، كونـــه يـعنـــي الزيادة في الطلب الكلي، ومن ثم توسع الأسواق المحلية، في حين تؤثر إنتاجية العمل في النمو من خلال تخصيص الموارد وانتاجية العمل تعتمد على جملة أمور منها نسبة التعلم المستوى الصحي، المهارات، علاقات العمل ... الخ، أما تراكم رأس المال ينتج عندما يخصص جزء من الدخل الحالي كادخار يتم استثماره لزيادة الدخل والناتج مستقبلا، في حين تعد التكنولوجيا أهم عنصر للنمو الاقتصادي والتي تعني السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية من اجل زيادة الناتج ومن ثم الرفاهية، فالتقدم التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصالات يسهم في توسيع التبادل التجاري الدولي ويسهل تدفق رؤوس الأموال بين الدول والمؤسسات المالية فالتقدم في مجال التكنولوجيا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة واكتشاف موارد جديدة من خلال التحسن في الإدارة والتسويق والتعلم. اما الموارد الطبيعية فهي عوامل مساعدة، فهناك من البلدان لا تملك ثروات لكنها عملاق اقتصادي (اليابان) وهناك أخرى تضم الثروات الكبيرة ولكنها لا زالت نامية. (2)

المبحث الثاني

1- سعيد الخضري، الفكر الاقتصادي للغرب في النمو، نظرة انتقادية من العالم الاسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989 ص9. - ميشيل تودارو ، مصدر سابق، ص 50.

دور المصارف الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي في العراق

اولاً: المصارف الإسلامية في العراق

اشرنا فيما سبق عند عرضنا للجانب النظري في المصارف الاسلامية العراقية، ان الاخيرة تضطلع بدور أساس في جذب المستثمرين، شأنها في ذلك شأن المصارف التجارية التقليدية، لما لتلك الاستثمارات من دور مهم في تعزيز الاقتصاد العراقي والتأثير في نمو القطاع المصرفي بشكل عام، وبهدف الوقوف على دور تلك المصارف وتحديد مدى تأثيرها على نمو الاستثمار، فاننا سوف نذكر اهم المصارف الاسلامية العراقية، وتحديد راس المال الاستثماري، من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف الاسلامية عينة الدراسة العراقي الاسلامي ايلاف الاسلامي وكردستان الاسلامي للفترة الزمنية (2009 - 2019)، لذا ومنعاً للتكرار لذا نحيل اليها، وعليـــة سيكون مدار بحثنا في هذا المطلب مختصراً فقط على تحليل البيانات المالية لتلك المصارف بهدف تحديد حجم مس مساهمة تلك المصارف في جذب المستثمرين من خلال افراد نقطة مستقلة لكل مصرف من تلك المصارف

الجدول (3)

المصارف الإسلامية في العراق للمدة 2003-2020/ مليار دينار

اسم المصرف	راس المال	سنة تأسيس	مجموع موجودات	عدد الافرع
ايلاف	250	2001	335,647	16
العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية	250	1993	700,420	14
كوردستان الدولي الإسلامي للاستثمار والتنمية	400	2005	1,071,714	5
الوطني الإسلامي	251	2008	132,512	3
دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	112	2009	284,820	6
التعاون الإسلامي للاستثمار	250	2007	222,475	11
العطاء الإسلامي للاستثمار والتمويل	250	2006	672,585	15
جيهان للاستثمار والتمويل الإسلامي	255	2008	635,923	11
المستشار الإسلامي للاستثمار والتمويل	150	2018	567,898	4
الناسك الإسلامي للاستثمار والتمويل	150	2020		

المصدر: البنك المركزي العراق للسنوات مختلفة.متاح على الموقع https://cbi.iq/

ثانياً: تمويل المصرفي عن طريق المصارف الاسلامية: تعد الخدمات المصرفية في المصارف

الإسلامية تعد اداة فعالة لخدمة العملاء وتسيير أعمالهم، فضلاً عن أنها تساعد في استقطاب العملاء الجدد والمحافظة عليهم في مجال الإيداع والتوظيف، ويتم تسيير معاملات الخدمات المصرفية في إطار الصيغة الإسلامية الملائمة لكل معاملة والمتفق عليها من هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، وتعد من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف الإسلامية هو فتح الاعتمادات المستندية والتي يتم تنفيذها من خلال أسلوبين، يتمثل الأول بتنفيذ الاعتماد كخدمة مصرفية اذ يتم تغطيته بالكامل من قبل العميل ويقتصر دور المصرف على الإجراءات اللازمة لفتح الاعتماد وحتى سداد قيمته. أما الأسلوب الثاني فيتم فيه تنفيذ الاعتماد المستندي عن طريق إحدى قنوات الاستثمار الإسلامي مثل المرابحة أو المشاركة. لذا سنعرض لاداء المصارف الاسلامية في تمويل المصدرين من خلال تحليل البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة العراقي الاسلامي ايلاف الاسلامي، وكردستان الاسلامي) للفترة الزمنية الممتدة (2009 -2019)، اذ يلاحظ ان المصرف كردستان الاسلامي قد جاء في المرتبة الاولى في تمويل المصدرين من خلال الاعتمادات المستندية للفترة المذكورة بواقع (2,203,253.5 دينار عراقي ومصرف العراق الإسلامي جاء في المرتبة الثانية بواقع (695,3924) دينار عراقي، وجاء مصرف ايلاف الإسلامي في المرتبة الثالثة بواقع (636,729.4) دينار عراقي. الى جانب ذلك فان الجدول ادناه يتيح لنا تحديد اعلى حد وصل اليه مبلغ الاعتمادات المستندية لمصرف كوردستان الاسلامي والذي كانت في عام (2013) التي بلغت (612,236.2) دينار عراقي وأهمية نسبية بواقع (27.8%)، وانخفضت تلك النسبة الى ادنى حد في عام (2018) اذ بلغت (0.7%) وبواقع (15,923.7) دينار عراقي من مبلغ الإعتمادات المستندية، وعلى خلاف ذلك نلاحظ ان مصرف العراقي الإسلامي قد بلغ اعلى حد لمبلغ الإعتمادات المستندية في عام (2019) بواقع (236,531.9) دينار عراقي، وأهمية نسبية (34.0%)، وهو بذلك قد حقق طفرة نوعية في مستواه المصرفي بعد ان كان في ادنى مستواه في عام (2011) الذي كان فية مبلغ الاعتمادات يصل عند (6,764.8) دينار عراقي، وبأهمية نسبية (1.0%).

اما مصرف ايلاف الإسلامي فقد بلغ ذروة نشاطة في مجال الاعتمادات المستندية في عام (2015) اذ بلغ مقدار مبالغ الاعتمادات المستندية (125,136.9) دينار عراقي وبواقع أهمية نسبية (19.7%)، ولكن للأسف شهد المصرف في عام (2017) أقل أهمية نسبية اذ كانت بواقع (3.1%)

ومبلغ اعتمادات (19,939.3) دينار عراقي

الجدول(4)

تمويل عن طريق المصارف الإسلامية للمدة 2009-2019

السنة المالية	المصرف العراقي الإسلامي (المبالغ بالمليون)		مصرف ايلاف الإسلامي (المبالغ بالمليون)		مصرف كوردستان الإسلامي (المبالغ بالمليون)	
	مبلغ الاعتمادات	الاهمية النسبية	مبلغ الاعتمادات	الاهمية النسبية	مبلغ الاعتمادات	الاهمية النسبية
2009	0.0	0.0%	26,930.4	4.2%	112,709.9	5.1%
2010	0.0	0.0%	61,413.0	9.6%	164,208.6	7.5%
2011	6,764.8	1.0%	23,164.9	3.6%	329,877.4	15.0%
2012	14,493.7	2.1%	57,240.8	9.0%	396,276.8	18.0%
2013	43,149.9	6.2%	46,450.9	7.3%	612,236.2	27.8%
2014	50,986.6	7.3%	34,041.7	5.3%	294,262.1	13.4%
2015	84,193.4	12.1%	125,136.9	19.7%	145,869.8	6.6%
2016	89,352.5	12.8%	73,397.6	11.5%	59,345.6	2.7%
2017	75,493.6	10.9%	19,939.3	3.1%	56,298.5	2.6%
2018	94,426.0	13.6%	116,322.7	18.3%	15,923.7	0.7%
2019	236,531.9	34.0%	52,691.2	8.3%	16,244.9	0.7%
المجموع	695,392.4	100.0%	636,729.4	100.0%	2,203,253.5	100.0%

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمصارف الاسلامية العراقية للسنوات عينة الدراسة.

ملاحظة: الاهمية النسبية تم احتسابها من قبل الباحثة عن طريق قسمة مبلغ السنة الواحدة مقسومة على مجموعة مبالغ السنوات.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

1- تسعى المصارف الإسلامية إلى تحقيق أهداف ذات طـــــابع إنســـــاني واجتماعي إضافة إلى تحقيق هدف الربحية الضروري لبقاء ونمـــو المصرف وقد أخذت هذه المصارف بالازدياد وبشكل كبير في مختلف

أنحاء العالم .

2- بدء المصرف العراقي الإسلامي في ظل ظروف اقتصادية معقدة وهي لا زالت قائمة لحد الآن وقد أثرت كثيرا على نشاط المصرف.

3- عدم وجود القوانين والتشريعات الخاصة بالمصارف الاسلامية اضافة الى

عدم وجود نظام محاسبي إسلامي.

4- نلاحظ ان مصرف العراقي الإسلامي قد بلغ اعلى حد لمبلغ الإعتمادات المستندية في عام (2019) بواقع (236,531.9) دينار عراقي، وأهميـــة نسبية (34.0%) ، وهو بذلك قد حقق طفرة نوعية في مستواه المصرفي بعد ان كان في ادنى مستواه في عام (2011) الذي كان فية مبلغ الاعتمادات يصل عند (6,764.8) دينار عراقي، وباهمية نسبية -(1.0%)

ثانياً: التوصيات

1- تحديث وتطوير القاعدة التقنية في المصارف الإسلامية الأمر الذي ساعد على رفع درجة تنافسية المصارف الإسلامية و تقديم منتجات

مالية ومصرفية إسلامية خدمات ومستجدات العصر وباكستان وماليزيا وايران وغيرها من الدول في مجال التمويل الإسلامي

2 - تطوير الموارد البشرية العاملة في المصارف الإسلامية

لضمان قيام إدارة مصرفية إسلامية ذات كفاءة عالية.

3- ضرورة تكثيف الحملات الإعلانية حول نشاط المصرف العراقي الإسلامي

لجذب العديد من الزبائن والمنافسة مع بقية المصارف العاملة في العراق.

4 الافادة من التجارب العربية والعالمية مثل الامارات والسعودي ومصر

وتطبيق على ارض الواقع بتحديثات تلائم مع البيئة الاستثمارية .

المصادر:

1- أحمد أبو عبيد ، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع 2 - أحمد سالم ملحم، المصارف الإسلامية ، على الموقع الات

المصرفي، ص.

2 - https://library.nawroz.edu.krd

3- http://www.drahmadmelhem.com - أحمد سليمان خصاونة ، المصارف الإسلامية - مقررات لجنة بازل -

تحديات العولمة - استراتيجية مواجهتها ، ط 1 ، عمان - الأردن، 2008.

4 - اروى توفيق إبراهيم، اثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية فـــي عمـــل المصارف الإسلامية - بحث تطبيقي في عينة من المصارف الإسلامية العراقية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 61،2020.

5- افتخار محمد مناحي الرفيعي ، وأخرون، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية .

العدد 31، 2012، ص 26 6 - التقارير السنوية والميزانية العمومية ، المصرف العراقي الإسلامي .

1993-199

7 - التقرير السنوي والميزانية العامة المصرف العراقي الإسلامي ، 1993

8- الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم

التسيير 2016. 6

9- حسن سالم العماري، المصارف الإسلامية ودورها في تعزيز القطاع المصرفي ، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر مستجدات العمل المصرفي في

سوريا، 2008

10 حسن كريم حمزة، الدور التمويلي للمصارف العراقية في تحقيق النم الاقتصادي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 9، العدد

32. 2015.

11-حسين عبد المطلب الاسرج دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، جامعة السلطان مولاي سليمان، كلية

الاداب والعلوم الإنسانية 2012

12- سرمد كوكب الجميل ، واخرون ، تقرير الاقتصاد العراق . 2018.

متاح على الموقع https://www.making policies.org

13- سعيد الخضري، الفكر الاقتصادي للغرب في النمو، نظرة انتقادية من العالم الاسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1989 .

14- عبد الحميد محمود البعلي ، أساسيات العمل المصرفي الإسلامي ،

الواقع والآفاق ، ط1، مكتبة وهبة ، القاهرة، مصر، 1990

15- عبد الرزاق رحيم الهيتي المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق

دار أسامة للنشر، الأردن - عمان، 1998

16- محمد الوطيان البنوك الإسلامية ، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،

الكويت، ط1، 2000.

17- مريم حاج عبد القادر، أثر التمويل المصرفي الإسلامي على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية للتجربة الاندونيسية مجلة العربية في العلوم

الإنسانية والاجتماعية، جامعة أبو بكر بقايد - تلمسان، 2020.

18 -ميشيل ،تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة د. محمود حسن حسني

ود. محمد حامد، دار المريخ، الرياض، 2006

19- نغم حسين نعمة، ورغد محمد نجم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي - الواقع والتحديات، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد 2، 2010